الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-06

الحياة
ELHAYATONLINE

جبهة العدالة والتنمية... طلائع الحريات

انسحاب أحزاب كبرى من المحليات بسبب الـ800 الف توقيع

» أعلن رئيس حزب جبهة العدالة والتنمية عبد الله جاب الله، عن انسحاب تشكيلته السياسية من سباق الاستحقاقات المحلية المزمع إجراؤها يوم 27 نوفمبر المقبل بسبب اشتراط 800 ألف توقيع فردي.

وأوضح الشيخ عبد الله جاب الله في منشور له عبر صفحته الرسمية على "الفايسبوك"، أنّ مجلس شورى الحزب قرّر في دورته العادية عدم المشاركة في انتخابات أعضاء المجالس الولائية والبلدية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، مع ترك أمر المشاركة الجزئية لمبادرات المكاتب الولائية مع تحمّلهم لنفقاتها.

وأكد رئيس جبهة العدالة والتنمية، أنّ الانسحاب جاء بسبب ما جاء في قانون الانتخابات من اشتراط أزيد من 800 ألف توقيع لدخول جميع المجالس الولائية والبلدية على المستوى الوطني.

ويرى حزب جبهة العدالة والتنمية، أنّ اشتراط 800 ألف توقيع فردي لدخول سباق المحليات في المجالس الشعبية والولائية، يعد بمثابة عقبة وضعت في وجه الأحزاب السياسية.

بدورها، قيادة حزب طلائع الحريات قررت الانسحاب من الانتخابات المحلية المقبلة، بسبب أحكام المادة 318 من القانون العضوي للانتخابات واشتراط 800 ألف توقيع فردي، بحيث أكد الحزب أنّ العدد كبير جدا ولا يمكن للأحزاب السياسية جمعه، الأمر الذي سيجبر العديد من التشكيلات السياسية خاصة الأحزاب الصغرى على الانسحاب من سباق المحليات.

وكان 14 حزبا سياسيا، قد رفع مراسلة لرئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، مطالبين بضرورة إعادة النظر في أحكام المادة 318 من القانون العضوي للانتخابات، وما تضمنته من شروط وصفتها الأحزاب السياسية بالتعجيزية، خاصة ما تعلق باشتراط جمع 800 ألف توقيع.

وطالبت الأحزاب المعنية، بإعفاء الأحزاب التي جمعت التوقيعات خلال التشريعيات السابقة أو على الأقل الممثلة في البرلمان من جمع التوقيعات، كما دعت إلى تسقيف عدد التوقيعات وطنيا كما جرى في التشريعيات عند 25 ألف توقيع على مستوى 25 ولاية وحد أدنى بـ300 توقيع عن كل ولاية، معتبرة أنّ فرض على الأحزاب والقوائم الحرة عددا من التوقيعات غير عقلاني، ولا يساعد على المشاركة بفاعلية في المحليات.

ودعت الأحزاب السياسية إلى ضرورة ضبط وتوحيد الفهم بخصوص المادة 200، لا سيما في البند الذي يتضمن شبهة المال الفاسد وملاحظة التقرير الأمني والذي يجب أن يخضع لحكم قضائي، وفق مقترح الأحزاب.

كما شدّد الموقعون على ضرورة تمديد آجال إيداع التوقيعات إلى 10 أيام أخرى، نظرا لعدم توفر استمارات الاكتتاب لدى المندوبيات البلدية والتنسيقيات الولائية.

وترى مختلف الأحزاب والتشكيلات السياسية التي أعلنت عن نيتها في دخول سباق الاستحقاقات المحلية، أنّ أحكام المادة 318 من القانون العضوي للانتخابات "مجحفة" ولا تعطي فرصة للأحزاب الصغيرة في دخول الانتخابات المحلية المقبلة المزمع إجراؤها يوم 27 نوفمبر المقبل.

سلمى ساسي

الجزائر الجديدة
يومية اخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تكشف عن شعار المحليات

كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن الشعار الرسمي للانتخابات المحلية، المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، و الذي تضمن عبارة "تريد التغيير" و "البناء المؤسساتي" "اتمم وابصم" باللغتين العربية والامازيغية.

وجاء شعار انتخابات المجالس الشعبية البلدية و الولائية المقبلة، بخلفية خضراء فاتحة، تتوسطها خارطة الجزائر داخل هيكل للبناء في رمزية تعبر و تشير إلى عهد بناء الجزائر الجديدة.

وتعلو الشعار عبارة "تريد التغيير" باللون الأحمر" و "البناء المؤسساتي" باللون الأخضر، متبوعة بعبارتي "اتمم و ابصم" باللون الأحمر مع إرفاقها بصورة ظرف ادلاء الصوت الانتخابي و بصمة المواطن الذي أدى واجبه الانتخابي.

وتصدرت عبارة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" الشعار الذي كشفت عنه السلطة لتختتمه بموعد الانتخابات المقبلة " 27 نوفمبر 2021 ، انتخابات المجالس الشعبية البلدية و الولائية".

وجاء في أسفل المساحة شعار "السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات" باللون الأخضر والأبيض، مزينا بالراية الوطنية.

تجدر الإشارة إلى أن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، كان قد كشف في وقت سابق، عن إحصاء 582.169 مسجل جديد في القوائم الانتخابية إثر انتهاء عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم منتصف الشهر المنصرم، مؤكدا أن عدد الكتلة الناخبة بما فيها الجالية الجزائرية في المهجر وصل إلى 24.589.475 ناخب.

م.ب

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

أمام شساعة مفهوم "الصلة بأوساط المال المشبوه"

غربلة استباقية للقوائم تجنبا لإسقاط مترشحين تحت طائلة الفساد

التي ستخوض محليات 27 نوفمبر القادم، من الإجراءات الأخيرة قبل قرار المترشحين في قوائمها الانتخابية، تفاديا لرفضهم تحت طائلة "شبهة الفساد"، في عمليات الفرز التي ستقوم بها المندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، على ضوء الأمنية، لاسيما في ظل استهداف بعض المترشحين، من فئة رجال الأعمال والمقاولين وبعض الأمير السابقين الظفر بمناصب في مجلس الأمة وليس بالمجالس المحلية فحسب.

شريفة عابد

وقد تجندت الأحزاب السياسية، خاصة منها الأفلان والأرندي، لتفادي وقوع مفاجآت لدى المندوبيات المحلية للسلطة المستقلة للانتخابات، حيث عملت على غربلة استباقية لقوائمها تجنبا لإسقاط بعض الأسماء تحت طائلة صلتهم بشبهة الفساد، لاسيما وأن الفقرة السابعة من المادة 184، (200 سابقا)، من القانون العضوي للانتخابات، لا تحدد بدقة هذا المانع الانتخابي، إذ تنص على "ألا يكون المترشح معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة، وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية".

في هذا الإطار، أعد حزب جبهة التحرير الوطني، قوائمه لمحليات 27 نوفمبر القادم، آخذا بعين الاعتبار فحوى المادة القانونية، لاسيما بالدوائر الانتخابية ذات الأهمية الاقتصادية والسياسية، مثل العاصمة، والبليدة، ووهران، وقسنطينة، وعنابة، وسطيف وورقلة.

وحسب ما أكدته مصادر من الحزب لـ"المساء"، فقد قدم أمير سابقون ومقاولون ورجال أعمال ترشيحاتهم للمحليات القادمة، بهدف الوصول إلى مجلس الأمة، في انتخابات التجديد النصفي التي ستجرى في ديسمبر القادم. لهذا الغرض عملت اللجان الانتخابية الولائية التي نصبها الأمين العام للحزب، أبو الفضل بعجي، على مراعاة هذا العامل، حتى وإن كانت إعداد الترشيحات في الحزب

العتيد، قد خضعت للاختيار من قبل المناضلين عبر جمعيات عامة انتظمت من القسمة إلى المحافظة، قبل إعداد القائمة والتأشير النهائي عليها من قبل المحافظ ورئيس اللجنة الانتخابية الولائية المنصب من قبل القيادة السياسية للحزب.

وتجدر الإشارة، إلى أن الأفلان كان من بين أكثر التشكيلات السياسية التي تعرضت لرفض ملفات مترشحيها في التشريعيات الماضية، تحت مبرر "شبهة الفساد"، حيث طال الإقصاء أعضاء سابقين في المكتب السياسي للحزب وأبنائهم.

نفس الضوابط احتكم إليها الأرندي، الذي صمم قوائمه الانتخابية في إطار ما تحتاجه الجزائر الجديدة، في سياق تدابير وأحكام القانون العضوي للانتخابات، وهذ بدراسة القوائم الانتخابية من قبل الأمناء الولائيين للحزب والقيادة السياسية، خاصة فيما يتعلق بالمجالس الشعبية الولائية، كونها واجهة الحزب في الولايات، حسب ما أكده الصافي لعرابي عضو قيادي بالأرندي لـ"المساء".

حركة مجتمع السلم، التي ناضلت من أجل توضيح المادة القانونية وضبطها بمعايير تجعل رفض المترشحين تحت طائلة الفساد معللة، مثلما طالبت بذلك في مراسلتها ضمن مجموعة 14، الموجهة للسلطة الوطنية للانتخابات، اضطرت نهاية الأمر الخضوع للقانون، ووضعت بعين الاعتبار إمكانية إقصاء بعض المترشحين في قوائمها الانتخابية تحت طائلة صلتهم بأوساط المال المشبوه، خاصة وأن تجربة التشريعيات الأخيرة، أبانت لها أن الطعون التي تقدمت بها في هذا الشق "لم تؤخذ بعين الاعتبار".

ولازالت "حمس" تعتقد أن "الأحزاب الجادة وقعت ضحية لممارسات فساد سياسي تورطت فيها أحزاب معينة".

كما عمدت جبهة المستقبل، وفقا لما شرحه لـ"المساء" عضو الأمانة السياسية، الحاج بلغوثي، إلى تقديم مناضلين يتمتعون بالسمعة الجيدة ومن الجيل الجديد "حتى لا ترفض ملفاتهم".

كما استدركت حركة البناء الوطني، من جانبها، أخطاء التشريعيات وكيّفت قوائمها مع القانون الجديد، تجنبا لرفضها من قبل مندوبيات السلطة تحت مبرر شبهة الفساد، مع الإشارة إلى أن الحركة وقعت في التشريعيات الماضية ضحية لهذه المادة، بعد أن فتحت الباب لمترشحين من خارج الحزب.

من جانبها، راعت جبهة القوى الاشتراكية، بدقة اختيار قوائم مرشحيها لمحليات 27 نوفمبر القادم، مركزة على المناضلين الذين يتمتعون بالنزاهة في إعداد قوائمها، في ظل حرصها على تحقيق نتائج مميزة.

تجدر الإشارة، إلى أن أغلبية الأحزاب تتحفظ على الفقرة القانونية الخاصة بصلة المترشحين بأوساط المال الفاسد، وتعتبرها غير دقيقة وفضفاضة.

وكان رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، قد كشف عقب اللقاء الأخير الذي جمعه بالولاة، عن إسقاط السلطة الوطنية للانتخابات لنحو 750 شخص من "بقايا العصابة"، حاولوا الترشح في التشريعيات الماضية، من ضمنهم 500 مترشح مرفوض، ضمن قوائم حزبين فقط، لم يذكرهما بالاسم.

كما دافع رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش عن المادة الخاصة بمكافحة الفساد، لأنها ستعمل، حسبه، على أخلقة الحياة السياسية، ما يجعل الاحتفاظ بها ضروريا ومهما في الظروف الحالية من أجل استرجاع

تريد التغيير.. أتمم وأبصم

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عن الشعار الرسمي للانتخابات المحلية، المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، والذي تضمن عبارة "تريد التغيير" و"البناء المؤسساتي" "اتمم وابصم"، باللغتين العربية والأمازيغية. وجاء شعار انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المقبلة، بخلفية خضراء فاتحة، تتوسطها خارطة الجزائر داخل هيكل للبناء في رمزية تشير إلى عهد بناء الجزائر الجديدة. وتعلو الشعار عبارة "تريد التغيير" باللون الأحمر" و"البناء المؤسساتي" باللون الأخضر، متبوعة بعبارتي "اتمم وابصم" باللون الأحمر، مع إرفاقها بصورة ظرف إدلاء الصوت الانتخابي وبصمة المواطن الذي أدى واجبه الانتخابي. وتصدرت عبارة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" الشعار الذي كشفت عنه السلطة لتختتمه بموعد الانتخابات المقبلة "27 نوفمبر 2021، انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية". وجاء في أسفل المساحة شعار "السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات" باللون الأخضر والأبيض، مزينا بالراية الوطنية.

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تكشف عن شعار محليات 27 نوفمبر 2021:

«نريد التغيير و البناء المؤسساتي»

كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن الشعار الرسمي للانتخابات المحلية، المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، و الذي تضمن عبارة «تريد التغيير» و «البناء المؤسساتي" «اتمم وابصم» باللغتين العربية والامازيغية.

و جاء شعار انتخابات المجالس الشعبية البلدية و الولائية المقبلة، بخلفية خضراء فاتحة، تتوسطها خارطة الجزائر داخل هيكل للبناء في رمزية تعبر و تشير إلى عهد بناء الجزائر الجديدة.

و تعلو الشعار عبارة «تريد التغيير»

باللون الأحمر» و «البناء المؤسساتي" باللون الأخضر، متبوعة بعبارتي "اتمم و ابصم» باللون الأحمر مع إرفاقها بصورة ظرف ادلاء الصوت الانتخابي و بصمة المواطن الذي أدى واجبه الانتخابي.

و تصدرت عبارة «الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية» الشعار الذي كشفت عنه السلطة لتختتمه بموعد الانتخابات المقبلة « 27 نوفمبر 2021 ، انتخابات المجالس الشعبية البلدية و الولائية».

و جاء في أسفل المساحة شعار «السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات» باللون الاخضر و الأبيض، مزينا بالراية الوطنية.

سطلة شرفي تكشف شعار المحليات

كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن الشعار الرسمي للانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، والذي تضمن عبارة "تريد التغيير" و«البناء المؤسساتي" "أتمم وأبصم" باللغتين العربية والأمازيغية. وجاء شعار انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المقبلة، بخلفية خضراء فاتحة، تتوسطها خارطة الجزائر داخل هيكل للبناء في رمزية تعبر وتشير إلى عهد بناء الجزائر الجديدة. وتعلو الشعار عبارة "تريد التغيير" باللون الأحمر" و«البناء المؤسساتي" باللون الأخضر، متبوعة بعبارتي "أتمم وأبصم" باللون الأحمر، مع إرفاقها بصورة ظرف إدلاء الصوت الانتخابي وبصمة المواطن الذي أدى واجبه الانتخابي. وتصدرت عبارة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" الشعار الذي كشفت عنه السلطة لتختتمه بموعد الانتخابات المقبلة "27 نوفمبر 2021 ، انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية". وجاء في أسفل المساحة شعار "السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات" باللون الأخضر والأبيض، مزينا بالراية الوطنية.

الشعب

باللغتين العربية والأمازيغية

سلطة الانتخابات تكشف شعار المحليات

كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن الشعار الرسمي للانتخابات المحلية، المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، والذي تضمن عبارة «تريد التغيير» و«البناء المؤسساتي"، «اتمم وابصم»، باللغتين العربية والأمازيغية. جاء شعار انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المقبلة، بخلفية خضراء فاتحة، تتوسطها خارطة الجزائر داخل هيكل للبناء، في رمزية تعبر وتشير إلى عهد بناء الجزائر الجديدة.

وتعلو الشعار عبارة «تريد التغيير» باللون الأحمر، و«البناء المؤسساتي" باللون الأخضر، متبوعة بعبارتي "اتمم وابصم» باللون الأحمر، مع إرفاقها بصورة ظرف إدلاء الصوت الانتخابي وبصمة المواطن الذي أدى واجبه الانتخابي. وتصدرت عبارة «الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية» الشعار الذي كشفت عنه السلطة لتختتمه بموعد الانتخابات المقبلة «27 نوفمبر 2021، انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية». وجاء في أسفل المساحة شعار «السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات» باللون الأخضر والأبيض، مزينا بالراية الوطنية.

أستاذ العلوم السياسية، عبد الحميد فرج:

ضعف تكوين المنتخبين سبب مشكلات المجالس

يرى الدكتور «عبد الحميد فرج»، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الوادي، أن عدم تكوين المنتخبين يعتبر أحد عوامل الضعف في تسيير المجالس الشعبية، وتفعيل مساهمة الجامعات من خلال كفاءاتها العلمية أصبح ضروريا لتحقيق هذه العملية في بداية كل عهدة انتخابية. وأكد فرج في حوار مع «الشعب»، أن الانتخابات المحلية الحالية هي مواصلة لمسيرة إعادة بناء وهيكلة مؤسسات الدولة ما بعد دستور 2020، بداية من الانتخابات التشريعية، ثم المحلية المزمع إجراءها في 27 نوفمبر القادم.

حوار: سفيان حشيفة

«الشعب»: يجري هذه الأيام التحضير للانتخابات المسبقة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم السبت 27 نوفمبر 2021، كيف ترون الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بهذا المسار الهام؟

عبد الحميد فرج: الانتخابات المحلية هي مواصلة لمسيرة إعادة بناء وهيكلة مؤسسات الدولة ما بعد دستور 2020، بداية من الانتخابات التشريعية ثم المحلية وقبل ذلك انتخابات المحكمة الدستورية في الرابع من شهر أكتوبر، وتعتبر أيضا إقرارا للتعهدات التي أطلقها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال حملته الانتخابية، كما أن تراتبيّة واستمرارية إجراء الانتخابات في مواعيدها تعتبر مؤشرا مهمّا من مؤشرات الاستقرار السياسي، ناهيك عن أن الوضع الاقتصادي والتنموي يتطلب ضخ دماء جديدة وديناميكية فعالة لدفع وتيرة التنمية المحلية من خلال انتخاب كفاءات جديدة قادرة على مواكبة التحولات السياسية والاقتصادية في الجزائر والعالم، وإنتاج موارد بديلة للاقتصاد الريعي.

■ انتخاب المجالس الولائية تحديدا سيمس لأول مرة الولايات الجديدة المستحدثة وسيكون أمامها تحديات كثيرة، ما هي الآليات الصحيحة التي تقترحونها لنجاح عملها؟

■■ التقسيم الإداري الأخير يهدف لتقريب الإدارة للمواطن، والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة تنمويا واقتصاديا، لذلك الكرة الآن في ملعب المنتخبين الجدد في هذه البلديات والولايات، وقبل ذلك في ملعب الناخبين لحسن اختيارهم لمن يمكنه دفع عجلة التنمية من خلال الإبداع باستغلال خصوصيات وقدرات وإمكانات تلك المنطقة. كما أن الدولة عليها العمل على تنسيق الجهود الوطنية وبعث استراتيجية وطنية لخلق وتوزيع مناطق الثروة وتكامل الأدوار بين الولايات والجهات من خلال إنشاء أقطاب جهوية تنموية كبرى.

■ تكوين المنتخب البلدي والولائي من أبرز المسائل الغائبة في الجزائر، لماذا؟

■■ تكوين المنتخب يبدأ أساسا قبل انتخابه بضرورة وضع شروط للترشح منها المستوى العلمي المعتبر، بل ولمَ لا وضع شرط لمن يترشح لرئاسة المجلس البلدي بحيازة تخصصات معينة حتى يتمكن من رئاسة البلدية كتخصص القانون، أو الاقتصاد، أو العلوم السياسية، حتى نضمن تكوينا قاعديا مسبقا لهؤلاء.

ثم إن الدولة حاولت، سابقا، تنظيم دورات تدريبية لرؤساء البلديات، لكنها لم تستمر بحكم التغيير المستمر في الوزراء، ما ينجر عنه تغير الرؤى والأولويات لكل وزير داخلية جديد. ليبقى الإشكال القائم عدم وجود برامج تكوينية قارة لهؤلاء المنتخبين.

لابد من المبادرة بفترات تدريبية إجبارية للمنتخبين في بداية كل عهدة انتخابية، ويمكن أن تساهم فيها الجامعات من خلال كفاءاتها العلمية.

■ هل غياب التكوين المتخصص للمنتخب المحلي سبب سوء تسيير وانسداد المجالس سابقا؟

■■ نعم، من بين أهم عوامل ضعف وسوء تسيير المجالس المنتخبة، ضعف التكوين السياسي والإداري والتنموي لأعضائها، سواء تكوينا قاعديا أو تكوينا أثناء العهدة. وكثيرا ما يصل لرئاسة البلدية أناس لا علاقة لهم بالتسيير والتنمية والإدارة المحلية، ولا يجتهدون في التكوين في تلك المجالات، مع أنه، للأمانة، التكوين ليس العامل الوحيد لضعف أداء المجالس المنتخبة.

ويرجع ضعف أداء المجالس المنتهية عهدتها إلى ما حصل بعد حراك 22 فيفري من متابعات وتحقيقات وإيداعات في السجن لعديد المسؤولين، مما كبل روح الإبداع لديهم، وعطل إمكانية الاجتهاد في تسيير الشأن المحلي والتنمية، وهو ما أشار إليه رئيس الجمهورية عدة مرات، بل وأصدر فيه مرسوما يقضي بعدم متابعة المسؤولين على الأخطاء والاجتهادات التسييرية.

■ ماذا عن صلاحيات رئيس المجلس والدور المنوط به، وكيف السبيل لتدارك أخطاء تسيير المجالس السابقة؟

■■ البداية تكون بالهيئة الناخبة التي على عاتقها اختيار الكفاءات الأصلح لقيادة البلدية، ثم على من ينوون الترشح الترفع على استهداف المصالح الشخصية، أو الحزبية الضيقة، والنظر إلى المواطن والتنمية كمستهدف أوّل، وكأولوية قصوى خلال تأدية مهامهم، من خلال الوصول إلى توافق داخل الكتل المشكلة للمجلس.

ويتعين على الوزارة الوصية، إعادة إطلاق مشروع التكوين للمنتخبين المحليين، ناهيك عن ترك حرية الاجتهاد في إنتاج الثروة المحلية ودفع عجلة التنمية وعدم تقييدهم بالقرارات المركزية المعطلة أحيانا لروح الإبداع، والتي تخالف خصوصيات بعض المناطق.

رئيس البلدية تنتظره تحديات كبرى خلال العهدة القادمة، منها كيفية خلق موارد مالية بديلة وإضافية للبلدية، وكذا الرفع من وتيرة التنمية المحلية وتوفير الشروط الضرورية التي يحتاجها المواطن. فرئيس البلدية خلال هذه العهدة، ستوكل إليه مهمة كبيرة، وهي إرجاع هيبة البلدية كمرفق عمومي أساسي وقاعدي، وإعادة ثقة المواطن المهزوزة في هذا المرفق.

■ لماذا لا نرى بلديات أنموذجية في الجزائر؟!

■■ ببساطة، لأن نمط التسيير مركزي موجه، فكل البلديات تسير بنفس النمط ونفس الضوابط وتوضع لها تقريبا نفس الأولويات، ناهيك عن أن حرية الاجتهاد ضعيفة جدا حتى نصل إلى بلديات أنموذجية ورائدة في التنمية. فقد نجد رئيس بلدية لديه قدرات تسييرية كبيرة، لكنه مكبل بقوانين تكبح مبادراته لتحقيق وثبة تنموية كبيرة. ومع هذا، الأمل مازال قائما في وجود نية سياسية لاستحداث بلديات أنموذجية، أو على الأقل أقطاب تنموية أنموذجية ترعاها الدولة، وتسهر على متابعتها وتوفير سبل نجاحها.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

BRÈVE

Elections locales du 27 novembre 2021

L'ANIE dévoile le slogan officiel

L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a levé le voile sur le slogan officiel des élections locales, prévues le 27 novembre prochain: «Veux-tu le changement», «L'édification institutionnelle», «Signe et appose ton empreinte», dans les deux langues arabe et amazighe.

Le slogan des prochaines élections des Assemblées populaires communales (APC) et de wilayas (APW) était placé sur un arrière plan vert clair avec au milieu la carte géographique de l'Algérie dans une ossature d'une construction symbolisant l'ère de l'édification de l'Algérie nouvelle. Les phrases «Veux-tu le changement» et «L'édifcation institutionnelle» étaient placées en tête du slogan, suivi de «Signe et appose ton empreinte» et l'image d'une enveloppe représentant l'urne et l'empreinte du citoyen qui a fait son devoir électoral.

La phrase «La République algérienne démocratique et populaire» était également placée sur l'en-tête du slogan dévoilé par l'ANIE en sus de la date des prochaines élections locales, à savoir le 27 novembre 2021.

Le logo de «L'Autorité nationale indépendante des élections» a été placé en bas orné de l'emblème national. Pour rappel, le président de l'ANIE, Mohamed Chorfi, avait fait état du recensement de 582.169 nouveaux inscrits sur les listes électorales, à l'issue de l'opération de révision exceptionnelle des listes à la mi-septembre dernier, affirmant que le nombre du corps électoral s'élevait ainsi à 24.589.475 électeurs.

Agence

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

RÉVISION DES CODES COMMUNAL ET DE WILAYA

Le Premier ministre installe les ateliers

Le Premier ministre, ministre des Finances, Aïmene Benabderrahmane, a procédé, hier, à l'installation des ateliers de révision du code de la commune et du code de la wilaya, a indiqué un communiqué des services du Premier ministre. Les ateliers de révision des textes de loi sont composés des représentants des deux chambres du Parlement, de walis ainsi que les représentants des départements ministériels concernés. Le Premier ministre a rappelé, lors de cette cérémonie, que la révision des textes régissant les collectivités territoriales intervenait en «application des directives du président de la République données au gouvernement pour la refonte du cadre juridique inhérent à la gestion locale». Il a souligné également «l'importance» à accorder au rôle économique des communes à l'effet de permettre l'émergence d'une «véritable» économie locale qui constitue un «des fondements du développement et de la croissance économique de notre pays». Il a indiqué, en outre, que les travaux de ces ateliers, qui seront dirigés par le secteur de l'Intérieur, permettront le «renforcement» de la décentralisation prônée par les pouvoirs publics, sachant que les travaux de ces ateliers doivent être achevés avant la fin de l'année en cours par la proposition d'instruments juridiques «appropriés» dans ce domaine. La cérémonie d'installation, qui s'est déroulée au niveau du Palais du gouvernement, a eu lieu en présence des ministres en charge de l'Intérieur, de l'Agriculture, de l'Habitat, de la Communication, des Travaux publics, des Transports ainsi que de l'Environnement.

ÉLECTIONS LOCALES

L'Anie présente le slogan

L'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) a levé le voile sur le slogan officiel des élections locales, prévues le 27 novembre prochain : «veux-tu le changement», «l'édification institutionnelle», «signe et appose ton empreinte», dans les deux langues arabe et amazigh. Le slogan des prochaines élections des Assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW) était placé sur un arrière plan vert clair avec au milieu la carte géographique de l'Algérie dans une ossature d'une construction symbolisant l'ère de l'édification de l'Algérie nouvelle. Les phrases «veux-tu le changement» et «l'édification institutionnelle» étaient placées en tête du slogan, suivi de «signe et appose ton empreinte» et l'image d'une enveloppe représentant l'urne et l'empreinte du citoyen qui a fait son devoir électoral. La phrase «la République algérienne démocratique et populaire» était également placée sur l'entête du slogan dévoilé par l'Anie en sus de la date des prochaines élections locales, à savoir le 27 novembre 2021. Le logo de «L'Autorité nationale indépendante des élections» a été placé en bas orné de l'emblème national.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ÉLECTIONS LOCALES

Al-Adala renonce à sa participation

IL A JUSTIFIÉ son retrait par le nombre « trop exagéré » de signatures exigées par le Code électoral.

MOHAMED BOUFATAH

Dernière ligne droite avant l'expiration du délai de dépôt des dossiers de candidature pour les élections locales, demain à minuit. C'est le branle-bas de combat au sein des états-majors de partis, qui scrutaient jusqu'à la dernière minute la validation par les commissions électorales locales de leurs parrainages compilés dans des CD. L'étape de la confection de dossiers et la collecte des signatures des électeurs a été qualifiée de « parcours du combattant » par les formations politiques en lice pour les locales, y compris par le FLN, le RND et le MSP.

Sous l'effet de ces difficultés, des partis faiblement implantés ont renoncé à prendre part au double scrutin pour le renouvellement des assemblées locales. Après Talaie El Hourriyet, Al-Adala, parti du doyen des islamistes, Abdellah Djaballah, se retire à son tour de la compétition électorale. Le conseil consultatif de ce parti a décidé à l'issue de sa session ordinaire tenue ce lundi de renoncer à sa participation aux élections locales, prévues le 27 novembre prochain. Il a justifié son retrait par le nombre « trop exagéré » de signatures exigées par le Code électoral. Pour ce parti, le nombre de plus de 800 000 signatures exigé aux partis voulant présenter des listes à travers les 58 wilayas et 1541 communes « dépasse tout entendement ».

Djaballah en quête de légitimité

Dans ce sens, ce parti cite l'exemple de la capitale où il est exigé au parti qui compte se présenter à l' APW et à travers ses 45 communes, « environ 45 000 signatures ».

Ce chiffre, estime-t-on, « dépasse de loin le nombre de voix obtenu par tous les partis et listes indépendantes réunis, ayant gagné des sièges de députés à Alger ». D'après ce parti, « le refus de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) d'écouter les préoccupations et les propositions soumises par des partis, a contribué à créer une confusion dans le paysage politique et à encourager l'abstention électorale ».Cette même formation critique vivement l'octroi d' aides financières aux jeunes candidats de moins de 40 ans en lice pour les locales, qu'il assimile à « une manœuvre » visant à vider les partis de leurs potentiels en jeunes militants ». À titre de rappel, la réunion ayant regroupé des représentants de 14 partis en lice pour les locales et les conseillers du président de l'Anie, Mohamed Charfi, s'est terminée en queue de poisson. Jusqu'à la veille de l'expiration du délai de dépôt des dossiers de candidature, la requête adressée, le 21 septembre dernier, au président Tebboune, l'exhortant à aplanir ces obstacles et entraves bureaucratiques est restée sans réponse. Il est à noter que le FFS compte présenter des listes à travers une vingtaine d' APW et quelque 200 APC.

Enfin, l'Anie a opté pour le même slogan électoral adopté lors des législatives:« Veux-tu le changement, l'édification institutionnelle ? Signe et appose ton empreinte », dans les deux langues arabe et amazighe.

M. B.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

AUTORITÉ NATIONALE INDÉPENDANTE DES ÉLECTIONS

UN PARCOURS EXEMPLAIRE

L'Autorité indépendante des élections (ANIE) a dévoilé hier le slogan officiel des élections locales du 27 novembre prochain. «Je perfectionne le changement, je signe pour le parachèvement du renouveau institutionnel», tel est le principal message que véhicule ce slogan qui sera l'en-tête de l'ensemble des documents et affiches de l'ANIE. Déclinés dans les langues arabe et amazighe, les termes retenus rappellent clairement que les prochaines élections constituent l'ultime étape du processus de renouveau institutionnel pour l'instauration de l'Algérie nouvelle fondée sur le principe de l'Etat de droit, du rétablissement de la confiance et de la crédibilité des institutions élues et d'une réconciliation plus affirmée des citoyens avec l'acte de vote. Le changement par l'urne, le respect du libre choix des électeurs loin de toute intrusion ou influence de l'argent sale, la promotion d'une réelle démocratie et la consécration et de la souveraineté du peuple, ses attentes et aspirations, sont les mots-clés de la dynamique du renouveau institutionnel engagée sur le terrain au lendemain de la présidentielle de décembre 2019. Une dynamique ayant comme référents le projet de société préconisé par le président Abdelmadjid Tebboune et ses engagements pour le changement en rupture radicale avec les pratiques du passé, en réponse aux revendications du Hirak authentique. La présidentielle du 12 décembre 2019 a été en outre la première épreuve réussie de l'Autorité indépendante des élections (ANIE). Ce scrutin tenu dans des conditions de transparence et d'intégrité optimales, qualifié, d'un avis unanime de la classe politique, de la première élection transparente de l'histoire de l'Algérie indépendante, a marqué le début d'une nouvelle ère en termes d'émancipation politique de la société. Ce processus a été appuyé par de profondes mutations en tête desquelles la révision de la constitution approuvée par le peuple par voie référendaire, le 1er novembre 2020, seconde épreuve électorale supervisée par l'ANIE dans des conditions de transparence exemptes de tout reproche. Idem pour les législatives du 12 juin dernier ayant permis au pays de franchir un bond qualitatif en terme de moralisation de la vie politique par l'adoption notamment d'un nouveau code électoral basé sur la liste ouverte, bannissant les pratiques de corruption ou d'achat des voix et barrant la route à toute forme d'incursion de l'argent sale. Une nouvelle génération de parlementaires a émergé à la faveur des dernières législatives où les critères de compétence, de responsabilité et de mérite ont primé dans le choix souverain du peuple pour l'élection de l'actuelle composante de l'APN. Sur la base de ces mêmes critères et suivant la logique de la consécration du processus de changement, les Algériens formant un fichier électoral dépassant les 24 millions d'électeurs sont conviés à élire, en toute transparence et crédibilité, leurs représentants au niveau des APC et des APW.

Karim Aoudia

Le Soir D'ALGERIE

ÉLECTIONS LOCALES ANTICIPÉES DU 27 NOVEMBRE

Djaballah imite Hanoune

Le Front pour la justice et le développement (el Adala) adopte la même position que le Parti des travailleurs à l'égard des élections locales anticipées du 27 novembre prochain, en décidant de laisser le «libre choix» aux structures locales du parti.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - C'est ce que vient de décider l'instance d'évaluation et de suivi du parti dans sa réunion tenue samedi dernier. Composée du président du parti, du président du conseil consultatif, du secrétaire général, des responsables à l'organique, aux finances et à la formation au sein du parti, cette instance a, en effet, décidé dans sa réunion élargie aux membres du bureau national et ceux de la Commission nationale des élections d'entériner la résolution adoptée par le conseil consultatif national du parti lors de sa session du 4 septembre dernier.

À savoir, expliquait hier Lakhdar Benkhellaf, président du conseil consultatif du FJD, laisser les structures locales du parti adopter la décision de prendre part ou non à ces élections locales, précisant qu'au niveau central, le parti n'est pas concerné par ce scrutin.

Une position dictée, explique notre interlocuteur, par les dispositions fortement contraignantes de la loi portant régime électoral qu'ils trouvent tout simplement illogiques. «Comment exiger d'un parti 50 000 parrainages d'électeurs lors des élections présidentielles, 25 000 souscriptions dans un minimum de 23 wilayas avec un minimum de 1 500 signatures par wilaya lors des élections législatives du 12 juin dernier et exiger à l'occasion de ces élections locales anticipées 1 000 000 de parrainages pour prendre part sur toutes les circonscriptions électorales du pays ?», s'interroge Benkhellaf qui met également en avant le climat général du pays qui n'est pas propice à la tenue d'une quelconque consultation électorale, pas même celle portant sur les assemblées locales.

Pour le président du conseil consultatif du parti que préside Abdallah Djaballah, cette décision «n'est nullement un quelconque signe d'incapacité du parti», avouant que le front se contentera d'une participation «vraiment limitée» le 27 novembre prochain, sans aucune intervention de la direction nationale du parti, pas même dans la campagne électorale.

M. K

El Moustakbal en force malgré les entraves

Du monde, hier, au siège national du Front el Moustakbal, à Kouba, dans la capitale, à deux jours de l'expiration des délais portant dépôt des parrainages des électeurs et des dossiers des candidatures en prévision des élections locales anticipées du 27 novembre prochain.

De nombreux militants et cadres du parti venus de plusieurs wilayas du pays, notamment celles limitrophes à la capitale, se rendaient, hier, au siège national du front. L'objectif étant, pour certains, d'aplanir, selon un membre du bureau national du parti, des différends nés autour des candidatures que la commission nationale mise sur pied à cet effet devra arbitrer et trancher.

Ceci non sans préciser que le «soin est laissé en la matière, aux structures locales d'établir elles-mêmes les listes électorales, elles qui sont mieux au fait des réalités locales», précise notre interlocutrice.

Autre requête des cadres locaux du front qui sollicitent, pour ce faire, l'intervention de la direction nationale, le problème des parrainages des électeurs, dont nombre ont été refusés par les antennes locales de l'Autorité nationale indépendante des élections, et ce, précise notre vis-à-vis, sans «qu'aucun motif nous soit présenté».

Mais la plus grande hantise du Front el Moustakbal, comme cela doit être le cas de bien d'autres partis dont certains comme Talaie el Hourriyet et El Addala ont carrément décidé de jeter l'éponge et de ne pas prendre part à ces élections locales, est liée au fameux article 184 de la loi portant régime électoral.

Cet article dispose, dans son septième alinéa, que tout candidat aux élections locales «ne doit pas être connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme et pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales».

Une disposition qui a déjà fait bien de «dégâts» lors des élections législatives anticipées du 12 juin dernier, puisque nombre de candidats ont vu leurs dossiers refusés pour ce motif. Ce qui a suscité et suscite encore l'ire des partis dont le Front el Moustakbal. Selon notre interlocutrice, cette disposition a fait que nombre de cadres et de militants «n'ont pas voulu s'engager dans la course électorale», ajouter à cela les autres dispositions de ladite loi électorale instaurant des taux de jeunes et d'universitaires sur les listes électorales qui constituent, selon elle, de «l'immixtion de l'administration dans les affaires organiques des partis». Des dispositions qui «excluent de facto, poursuit-elle, des cadres et des militants des partis contraints, pour finaliser leurs listes, à voir en dehors de leurs rangs avec tous les risques d'infiltration et d'indiscipline que cela suppose».

Aussi, ce membre du bureau national du Front el Moustakbal avoue que le parti a été confronté à des difficultés dans l'opération des parrainages des électeurs. «J'ai personnellement dû mettre deux heures pour apporter mon parrainage à une liste du parti au niveau de ma commune de résidence dans la capitale», témoigne-t-elle, «comme pour signifier tout le parcours du combattant que cette opération suppose en cette conjoncture socio-économique mais également politique qui n'est nullement pas indiquée pour un scrutin, local soit-il».

Ceci dit, le front que dirige Abdelaziz Belaïd présentera des listes au niveau des 58 Assemblées populaires de wilaya et dans plus de mille Assemblées populaires communales, le parti ayant retiré des formulaires de souscription des électeurs au niveau de 1 432 communes, derrière le Front de libération nationale (FLN) et le Rassemblement national démocratique (RND).

M. K.